

الهندسة المالية الإسلامية المعاصرة وإدارة مخاطرها " صيغة السلم أنموذجا "

Contemporary Islamic Financial Engineering and Risk Management "formula El Salam as a model"

نشاد حكيم

سايح حمزة*

مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق
الصحراوية، المركز الجامعي نور البشير البيض - الجزائر

hakim.nechad@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/06/30

مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق
الصحراوية، المركز الجامعي نور البشير البيض - الجزائر

hamzasayah98@yahoo.com

تاريخ القبول للنشر: 2021/05/23

تاريخ الاستلام: 2021/05/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وتوضيح أهمية صيغة السلم في تنمية اقتصاد الدول الإسلامية من جهة وتوضيح إدارة المخاطر التي تعترضها أثناء فترة التمويل من جهة أخرى كمنتج من منتجات الهندسة المالية الإسلامية. وقد توصلت الدراسة إلى أن عقد السلم يعتبر أداة تمويل شرعية ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي، وهو من العقود الإسلامية التي تساهم في التنمية المستدامة من جهة، ومن جهة أخرى يمثل أكثر الصيغ التمويلية الإسلامية تعرضا للمخاطر، أبرزها المخاطر التشغيلية، المخاطر الأخلاقية المخاطر السوقية، المخاطر الائتمانية، والتي يمكن مواجهتها بعدة طرق أهمها سياسة تنوع وتوزيع المخاطر.

الكلمات المفتاحية: صيغة السلم، إدارة المخاطر، البنك الإسلامي.

تصنيف JEL: G21, G19.

Abstract:

The formula of El Salam is one of the important forms of Islamic conversion of Islamic finance that contribute to the development of the economy of Islamic countries. The present study aims to clarify the importance of the ladder formula and clarify the risk management encountered during the financing period as a product of Islamic financial engineering products. The study also concluded that the El Salam contract is one of the Islamic contracts that contribute to the development of many economic sectors, as it fulfills the plans of continuous development and provides good opportunities for marketing agricultural and industrial products and helps to provide the necessary funding and achieve flexibility and capacity in the use of Islamic banks Any other formula, where the risks related to commodity price fluctuations have been addressed because this contract has the advantage of the seller to use the capital in any of his needs without any interference or condition from the buyer and therefore El Salam formula is a legitimate financing tool with high efficiency in the Islamic economy.

Keywords: El salam formula; risk management; Islamic bank.

Jel Classification Codes: G19, G21.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

شهد العالم تغيرات اقتصادية ومالية نتيجة الثورة التكنولوجية، الأمر الذي أدى إلى توسيع أنشطة الصناعة المالية واتسعت معها رقعة المخاطر، الشيء الذي حدى بالمؤسسات إلى البحث عن مبتكرات مالية معاصرة للتخفيف والتقليل من هذه المخاطر.

وهكذا ظهرت أدوات مالية مستحدثة وأساليب مبتكرة لتحوط من هذه المخاطر خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، أين زادت المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الاهتمام وتطوير صيغ التمويل الإسلامي جديدة قادرة على مناقشة المنتجات التقليدية المتواجدة ضمن المصارف الربوية وتلبية حاجات المجتمع من جهة وجامعة للكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية من جهة أخرى، وهذا في إطار ما تم تسميته بالهندسة المالية الإسلامية والتي أنتجت مجموعة من الأدوات والصيغ الاستثمارية الخاصة بها والخاضعة لضوابط الاقتصاد الإسلامي، تتماشى والتطورات المالية والاقتصادية المعاصرة، لعل أبرزها صيغة عقد السلم والتي تعتبر أحد بدائل التمويل التقليدي للمشروعات الاستثمارية، كونها تمثل أداة تمويلية ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي من حيث مرونتها واستجابتها لحاجيات التمويل المختلفة من جهة ولحاجيات شرائح مختلفة ومتعددة من العملاء من جهة أخرى.

1.1. الإشكالية:

لكن على الرغم من أهمية صيغة "السلم" كمنتج ضمن الهندسة المالية الإسلامية فإن شأنها في ذلك شأن باقي المنتجات التمويلية الإسلامية التي تعاني العديد من التحديات المتعلقة بإدارة مخاطرها ضمن مراحل عمليات تمويلها. ومن هنا تندرج هذه الورقة البحثية للإجابة عن الإشكالية الرئيسية المتمثل في: كيف يمكن إدارة مخاطر صيغة تمويل السلم؟

2.1. أهمية البحث:

تنبثق أهمية بحثنا هذا في إبراز دور الصيغ التمويلية الإسلامية خاصة صيغة السلم في تنمية اقتصاديات الدول الإسلامية والمساعدة على التمويل من جهة وإبراز أهمية الهندسة المالية الإسلامية في استحداث أدوات تمويلية إسلامية تساهم في تطوير وإنجاح ووظائف البنوك الإسلامية من جهة أخرى.

3.1. أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسي من وراء ورقتنا البحثية هذه هو إبراز أهمية صيغة "السلم" في عملية التمويل وكيفية إدارة مخاطرها كمنتج من منتجات الهندسة المالية الإسلامية، هذا الهدف لا يتأتى إلا بإظهار المفهوم الحقيقي للهندسة المالية الإسلامية المستحدثة وتبيان الدور المنوط بها في ترقية وتطوير عمل المصارف الإسلامية.

4.1. منهج الدراسة:

تم إتباع النهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المتعلقة بالهندسة المالية الإسلامية من جهة وصيغة السلم وإدارة مخاطرها من جهة أخرى.

5.1. تقسيم الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية فسمنا بحثنا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: عموميات حول الهندسة المالية الإسلامية:

المحور الثاني: مفاهيم حول صيغة "السلم":

المحور الثالث: التطبيقات المعاصرة لصيغة "السلم":

المحور الرابع: مخاطر التمويل بصيغة "السلم"؛

المحور الخامس: كيفية الحد من مخاطر صيغة "السلم".

2. عموميات حول الهندسة المالية الإسلامي:

1.2. مفاهيم الهندسة المالية:

ترتكز الهندسة المالية على تطبيقات النمذجة الرياضية والإحصائية والتكنولوجيا الحاسوبية في إطار حلها لمشاكل صناعة الخدمات المالية كتحديد قيمة المؤسسة، توزيع المخاطر، طرح طرق جديدة للتمويل تسييل الأصول المالية، وغيرها من الطرق والأدوات التي ساهمت في ترقية الأسواق المالية وزيادة كفاءتها.

ولقد تعددت تعاريف الهندسة المالية فنجد أن الجمعية الدولية للمهندسين الماليين «IAFE» تعرفها بأنها: "تطبيق للطرق الرياضية من أجل حل المشاكل المالية، وقد أضفى التحليل الكمي الإبداع والكفاءة والدقة إلى الأسواق المالية وعملية الاستثمار" (بوصبيغ العائش ، 2012، صفحة 18).

أما تعريف الهندسة المالية من وجهة نظر الأسواق المالية: فهي عملية وصف وتحليل البيانات المحصلة من السوق المالية بطريقة علمية، حيث تأخذ عادة شكل الخوارزميات أو النماذج وتستخدم خاصة في العملات وتسعير الخيارات وأسهم المستقبلات.

وعرفها فينرتي (Finnerty) بأنها "تعني الهندسة المالية بتصميم، وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة وتقديم حلول خلاقة ومبدعة ، للمشكلات المالية" (قندوز ، الهندسة المالية الإسلامية، 2008، صفحة 08).

كما نجد بأن مفهوم الهندسة المالية قديم قدم التعاملات المالية، وقد يبدو حديثا نسبيا من حيث المصطلح والتخصص، إذ يعرف بعض الباحثين الهندسة المالية بأنها عملية التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة، والصيانة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل. وبذلك نجد أن الهندسة المالية تتضمن ثلاث أنواع من الأنشطة هي (معتوق، 2016، الصفحات 80-81):

- ✓ ابتكار أدوات مالية جديدة، مثل بطاقات الائتمان؛
- ✓ ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة، مثل التبادل من خلال الشبكة العالمية؛
- ✓ ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، كإدارة السيولة أو الديون، إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلاؤم الظروف المحيطة بالمشروع.

وتعرف الهندسة المالية على أنها "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعلميات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجهات الشرع الإسلامي" (سعدي ولعالم، 2014، 2014، صفحة 02).

كما تعرف الهندسة المالية الإسلامية بأنها "عملية تطويرية وتنويعية وإبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدية والتي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ الالتزام بالمشاركة في الربح والخسارة والتخلي عن الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع" (بوداب ، 2017، الصفحات 536-537).

وعليه فيمكن إجمال مفهوم الصناعة المالية بأنها ابتكار لحلول مالية، كونها تركز على عنصر الابتكار والتجديد كما أنها تقدم حلولاً، فهي بذلك تلبي احتياجات قائمة أو تستغل فرصاً أو موارد معطلة (قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، 2008، صفحة 08).

2.2. مجالات الهندسة المالية:

انطلاقاً من تعريف الهندسة المالية، فإن نطاق الهندسة المالية يتحدد بثلاثة مجالات رئيسية هي (قندوز، الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي، 2010، صفحة 07):

✓ **المجال الأول:** يتمثل في ابتكار أدوات مالية جديدة، مثال ذلك تقديم أنواع مبتكرة من السندات أو الأسهم الممتازة والعادية، وعقود المبادلة، التي تغطي احتياجات منشآت الأعمال.

✓ **المجال الثاني:** يتمثل في ابتكار عمليات مالية جديدة من شأنها أن تخفض تكاليف المعاملات، مثال ذلك التداول الإلكتروني للأوراق المالية، وابتكار فكرة سمسار الخصم، هذا فضلاً عن الأساليب المبتكرة للاستخدام الكفء للموارد المالية.

✓ **المجال الثالث:** يتمثل في ابتكار حلول خلاقة مبدعة للمشكلات المالية التي تواجه منشآت الأعمال مثال ذلك ابتكار الاستراتيجيات الجديدة لإدارة مخاطر الاستثمار، أو أنماط جديدة لإعادة هيكلة منشآت الأعمال للتغلب على مشكلات قائمة، ومن الأمثلة على ذلك عملية تحويل الشركة من النمط المساهم إلى نمط الملكية الخاصة، وتنمية استراتيجيات دفاعية تستخدمها إدارة المنشأة في مواجهة محاولات السيطرة العدوانية من أطراف أخرى.

3.2. خصائص الهندسة المالية الإسلامية:

يمكن أن نحدد أهم خصائص الهندسة المالية الإسلامية فيما يلي (بونقاب، 2016، صفحة 50):

✓ المصادقية الشرعية:

تعني المصادقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع، الأمر الذي يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر الإمكان، فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر المستطاع.

✓ الكفاءة الاقتصادية:

تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصادقية الشرعية بخاصية أخرى مشابهة لخاصية الهندسة المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية، إذ ينبغي وجوباً لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية وأن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار الاقتصادية، بحيث يمكن زيادة الكفاءة الاقتصادية لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة في تحمل المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وكذا تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسة.

✓ الابتكار الحقيقي بدل التقليد:

يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعاً حقيقياً وليس صورياً كما في أدوت الهندسة المالية التقليدية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المغزى الحقيقي للهندسة المالية هو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.

2. 4. مبادئ الهندسة المالية الإسلامية:

يوجد عدة مبادئ يمكن تقسيمها إلى ما يلي (خنوسة وزيدان ، 2017، صفحة 77):

- ✓ **الوعي (وعي بالسوق وأحواله):** ويقصد به أن تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار والتطوير للأدوات والأوراق المالية بالإضافة إلى تحقيق الرضا بين جميع الأطراف، لأن الهندسة المالية بنوعها (الإسلامية والتقليدية) تهدف أساسا إلى تلبية الاحتياجات المختلفة لجميع الأعوان الاقتصاديين.
- ✓ **الإفصاح:** بمعنى بيان كل المعلومات للأدوات التي يتم ابتكارها أو حتى تطويرها، وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المضاربون باستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها.
- ✓ **المقدرة:** أي وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل.
- ✓ **الالتزام بالشريعة الإسلامية في التعامل:** أي الالتزام بالضوابط الشرعية كتحرير الربا والغرر حرية التعاقد، التيسير ورفع الحرج، الاستحسان والاستصلاح.

2. 5. الأسس العامة للهندسة المالية الإسلامية: تتمثل في النقاط التالية:

✓ حرية التعاقد:

- ويقصد بها إطلاق الحرية للأعوان الاقتصاديين في أن يعقدوا في العقود ما يرون وبالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد، وهو ألا تشتمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشرع الإسلامي.
- ✓ **التيسير ورفع الحرج:**

أي أن تكون الهندسة المالية من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة، فالله جل وعلا جعل باب التعاقد مفتوحا وجعل الأصل فيها من الإباحة ولم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل (بوداب ، 2017، صفحة 537).

3. 6. مزايا تطبيق الهندسة المالية الإسلامية:

- إن تطبيق الهندسة المالية سيوفر للمصارف الإسلامية العديد من المزايا، أهمها (مرداسي وبوطبة، 2017، صفحة 42):
- ✓ **توفير بدائل للمنتجات المالية التقليدية:**

إن المالية الإسلامية هي وسيلة للإبداع والتطوير وإيجاد منتجات إسلامية بديلة للمنتجات التقليدية، الأمر الذي يتطلب ثقافة الإبداع والتطوير داخل المؤسسات المالية، وكذا إلمام المبدعين المتخصصين بالمفاهيم الشرعية التي من شأنها تعزيز الإبداع الأصيل إلى جانب توفير مخصصات تنفقها تلك المؤسسات على البحوث والتطوير.

✓ تجنب التقليد لمنتجات المصارف التقليدية:

يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تنافس المؤسسات التقليدية في خلق منتجات مالية إسلامية تجنباً للتقليد، كما يمكن للمصارف الإسلامية أن تقوم بتقليد بعض المنتجات التقليدية شريطة تاطيرها تاطيرا شرعيا.

3. مفاهيم حول صيغة "السلم":

3.1. تعريف صيغة "السلم":

يعرف السلم أو السلف بأنه عقد بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع، فهو بذلك بيع آجل بعاجل وهو عكس البيع بثمن مؤجل، ولللفهاء اصطلاحات استعملوها لتوضيح عناصر عقد السلم، فيسمى المشتري "رب السلم" أو "المسلم" ويسمى البائع "المسلم إليه". أما المبيع (السلعة) فيسمى "المسلم فيه"، والثمن رأس مال السلم (التجاني، 2006، صفحة 02).

كما يعرف السلم بأنه بيع شيء موصوف بالذمة، بثمن مقبوض، مؤجل التسليم، ويسلم الشيء المباع بعد أجل ويسدد الثمن في مجلس العقد، هذا الأخير يقوم على أساس أن الطرف الأول يعطي الثمن عند التعاقد والطرف الآخر يسلم السلعة مؤجلا حسب الاتفاق بينهما (جبر، 2014، صفحة 04).

2.3. مشروعية بيع "السلم": بيع السلم مشروع بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

✓ من الكتاب: قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَلِكُلِّهِ﴾ (سورة البقرة: 282)، ولقد قال المفسرون أنها نزلت في بيع السلم.

✓ من السنة النبوية الشريفة: ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم) رواه البخاري ومسلم، ولقد أجمع الفقهاء على جوازه لحاجة الناس إليه.

✓ من الإجماع: يظهر جواز بيع السلم من قول الإمام القرطبي (رحمه الله) "أنه أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم الجائز أن يسلم الرجل إلى صاحبه في طعام معلوم موصوف، من طعام أرض عامة لا يخطئ مثلها، بكيل معلوم إلى أجل معلوم بدنانير أو دراهم معلومة، يدفع من أسلم فيه قبل أن يفترقا من مقامهما الذي تبايعا فيه، وسميا المكان الذي يقبض فيه الطعام، فإذا فعلا ذلك وكان جائز الأمر، كان سلما صحيحا لا أعلم أحدا من أهل العلم يبطله" (سطحي، 2017، صفحة 396).

3.3. أنواع بيع "السلم": تمثل أنواع السلم فيما يلي:

✓ السلم الموازي:

يعرف بأنه "عقد على موصوف بذمة مؤجل بثمن مقبوض بمجلس عقد في زمن عقد سابق على العقد الثاني" (السبر، 2018، صفحة 02)، كما يعرف بأنه "بيع سلم مستأنف في ظاهره وشكله القانوني مع نية الاعتماد فيه على عقد سلم سابق" (بنك الشمال الإسلامي، 2012، صفحة 14).

وفي هذا الباب نجد بأنه يجوز للمسلم إليه أن يعقد سلما موازيا مستقلا مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه.

وفي هذه الحالة يكون البائع في السلم الأول مشتريا في السلم الثاني، كما يجوز للمسلم أن يعقد سلما موازيا مستقلا من طرف ثالث لبيع سلعة مطابقة في مواصفاتها للسلعة التي اشتراها بعقد السلم الأول، وفي هذه الحالة يكون المشتري في السلم الأول بائعا في السلم الثاني إضافة إلى ذلك فإنه لا يجوز ربط عقد سلم بعقد سلم آخر، بل يجب أن يكون كل واحد منهما مستقلا عن الآخر في جميع حقوقه والتزاماته، وبناء على ذلك فإنه أن اخل احد الطرفين في عقد السلم الأول بالتزاماته لا يحق للطرف الآخر أن يحيل ذلك الضرر إلى من عقد معه سلما موازيا سواءا بالفسخ أو تأخير التنفيذ (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2016، الصفحات 281-282).

✓ السلم المقسط (المغربي، 2015، صفحة 19):

يتمثل في تسليم المسلم فيه على دفعات، مثل: السلم في طن من الأرز على خلال سنة كل شهر 111 كيلوجرام، وقد أجازته الجمهور قياسا على بيع التقسيط، وفي حالة فسخ العقد يتم حساب القيمة بالتساوي، ويمكن الاستفادة منه في تعاقد المنتجين مع الموزعين على أن يتم التسليم بشكل جزئي.

4.3. الشروط الواجب توفرها لصحة عقد السلم:

- ✓ تتمثل هذه الشروط فيما يلي (جبر، 2014؛ موقع الرقابة، 1995؛ البنك المركزي العراقي، 2018):
- ✓ يشترط أن يحدد لعقد السلم أجل معلوم، إما بتاريخ معين، أو بالربط بأمر مؤكد الوقوع، ولو كان ميعاد وقوعه يختلف اختلافاً يسيراً لا يؤدي للتنازع كموسم الحصاد؛
- ✓ يجب أن يكون رأس مال السلم نقداً وهو الأصل، كما يجوز أن يكون عيناً أو أن يكون منفعة والتي يتم دفعها مقدماً في مجلس العقد؛
- ✓ يجب أن يكون رأس مال السلم والمسلم فيه معلومين للطرفين (المسلم والمسلم إليه) من حيث المقدار والجنس والنوع والصفة؛
- ✓ يجب قبض رأس مال السلم في مجلس العقد ويجوز تأخيره ليومين أو ثلاثة كحد أقصى ولو بشرط على أن لا تكون مدة التأخير مساوية أو زائدة عن أجل تسليم المسلم فيه؛
- ✓ لا يجوز أن يكون رأس مال السلم ديناً لأنه لا يجوز مبادلة دين بدين؛
- ✓ أن تكون السلعة مضبوطة في كيلها، أو في وزنها، أو عددها، بما يتعارف عليه أهل البلد؛
- ✓ يجب أن يكون المسلم فيه مؤجلاً يتم تسليمه عند حلول أجل التسليم المتفق عليه في العقد كما يجب تحديد أجل التسليم، ولا يجوز تعليق الأجل على مجهول؛
- ✓ يجب أن يحدد أجل التسليم بوقت يتأكد فيه من كون المسلم فيه مؤكد الوجود عند حلول الأجل ليتمكن الزبون (المسلم إليه) من الوفاء بتسليم السلعة إلى المصرف (المسلم) عند أجل التسليم؛
- ✓ لا يجوز أن يكون المسلم فيه نقوداً أو ذهباً أو فضة إذا كان رأس مال السلم نقوداً أو ذهباً أو فضة؛
- ✓ أن يكون الأجل معلوم كالشهر ونحوه فإن أسلم حلالاً أو على أجل قريب كالיום ونحوه لم يصح؛
- ✓ لا يجوز السلم في المصنوع من جنسه، لو كان في الإمكان رده إلى أصله، كدفع أواني نحاسية في نحاس، أو دفع أبواب حديدية في حديد، ويجوز السلم لمادة خام في شئ مصنوع منها لو كانت كلفة صنعها عالية، بشرط ألا تكون مدة السلم كافية لصناعة المادة الخام، وترجيحها إلى المشتري؛
- ✓ لا يجوز الشرط الجزائي عن التأخير في تسليم المسلم فيه لأنه عبارة عن دين ولا يجوز اشتراط الزيادة في الديون عند التأخير؛
- ✓ لا مانع شرعاً من أخذ المسلم (المشتري) رهناً أو كفيلاً من المسلم إليه (البائع)؛
- ✓ السلع التي يجري فيها عقد السلم تشمل كل ما يجوز بيعه ويمكن ضبط صفاته ويثبت ديناً في الذمة سواء أكانت من المواد الخام أم المزروعات أم المصنوعات؛
- ✓ إذا عجز المسلم إليه عن تسليم المسلم فيه عند حلول الأجل فلن المسلم المشتري يخير بين الانتظار إلى أن يوجد المسلم فيه وفسخ العقد وأخذ رأس ماله، وإذا كان عجزه عن إعسار فنظرة إلى ميسرة.

5.3. الفرق بين السلم والصيغ المشابهة له:

تتمثل هذه الفروق في النقاط التالية (شفيق سليمان الدويكات، الصفحات 40-42؛ موقع الرقابة، 1995):

- ✓ البيع النقدي: يتمثل في نقل ملك على وجه مخصوص، إذ لا يتم تأجيل الثمن ويكون البيع فيه عند التعاقد وهو أسلوب لتوزيع السلع، وإتمام المبادلات وليس وسيلة للتمويل.
- ✓ البيع الأجل: يختلف عن البيع النقدي أن الثمن فيه موزع، وهو أسلوب لتوزيع السلع ووسيلة للتمويل وينتج عنه هامش ربح ناتج عن التأجيل شريطة أن لا يتم البيع الحاضر والبيع الأجل في بيعة واحدة، وأن لا يزيد البائع في الثمن عند حلول أجل التسليم في حالة عدم القدرة على الوفاء.
- ✓ بيع الاستجرار: بيع يقوم على الشراء من دائم العمل كل يوم شيئا معلوما بثمن معلوم، وهو يعد أسلوبا لتنشيط البيع ووسيلة للتمويل، ويقوم بتسريع في دورة رأس المال الأمر الذي ينتج عنه زيادة في الربح.
- ✓ بيع السلم وبيع المعدوم: بيع السلم لا ينصب على شيء معين، بل على شيء موصوف في الذمة فيقوم بعضه مقام بعض، فمن تعاقد على تسليم سلعة ذات مواصفات تنفي الجهالة عنها وقت التسليم يمكنه أن يسلم هذه السلعة بصفتها عند الأجل من أي جهة، من مزرعته أو من مزرعة أخرى. بيع السلم ينصب على مبيع يشترط فيه أن يغلب وجوده عند الأجل وهذا يجعل احتمال وجوده عند الأجل قويا.
- وأما بيع المعدوم المنهي عنه شرعا فهو وارد على معدوم مجهول الوجود، كمن يتعاقد على ما ينتجه بستان بعينه أو أرض بعينها فقد تنتج وقد لا تنتج، وإذا أنتج فهو مجهول المقدار والصفة. وبمجرد العقد يدخل المبيع في ضمان المشتري، فإذا لم يوجد لم يلتزم البائع بتسليم شيء، ولا يرد الثمن وإذا وجد المبيع بقدر أقل من المتعاقد عليه فليس من حق المشتري أن يطلب الباقي، وإذا وجد بأزيد فليس من حق البائع أخذ شيء من المشتري.
- ✓ الاستصناع: وهو لن يطلب من الصانع أن يصنع له شيئا بثمن معلوم طبقا للمواصفات المحددة للمستصنع، للشخص الذي لا يملك الوقت الكافي أو الخبرة الكافية، ولم يفرق الفقهاء بين السلم والاستصناع، واعتبروه عقدا واحدا عدا الحنابلة، ويؤثر الاستصناع في وجود مشروعات منتجة تولد الدخل وتزيد من الطلب الفعال وتعمل على تحريك عجلة الاقتصاد، الشيء الذي يؤدي إلى رفع مستوى التشغيل والحد من البطالة.
- ✓ عقد المشاركة: يتمثل في تقديم مال من شخصين لممارسة نشاط اقتصادي، ولكل منهما الحق في الإدارة ويساهم هذا العقد في عدالة توزيع العائد، من إيجابياته هو توزيع المخاطر على الممولين فلا تستقل جهة بتحمل مخاطر الاستثمار، لأن عمليات المشاركة تقوم على المشاركة في الربح والخسارة وعدم ضمان رأس المال.
- ✓ عقد المضاربة: وهو عقد بموجبه يدفع شخص إلى شخص آخر مبلغ من المال ليتاجر به، على أن يقسم الربح بينهما والخسارة يتحملها رب المال، ويعتبر وسيلة للتمويل.
- ✓ القرض الحسن: تقديم مال من شخص إلى آخر على أن يرد له بدله بدون زيادة، وهو في الشريعة من أعمال البر، يساهم في تملك للفقر وذوي الدخل الضعيف لأدوات إنتاجية تساعد في البدء بعمليات الاستثمار.

4. التطبيقات المعاصرة لصيغة "السلم":

للسلم استخدامات مختلفة في التمويل أهمها ما يتعلق بتمويل النشاط الزراعي والصناعي الإنتاجي، وذلك بتوفير السيولة النقدية اللازمة للزراعة أو الصناعة.

فالسلم وسيلة مشروعة لتوفير السيولة للعملاء، أو تمويل رأس المال العامل وفق الضوابط الشرعية يصلح عقد السلم لتمويل عمليات زراعية مختلفة، حيث بتعامل المصرف الإسلامي مع المزارعين الذين يتوقع أن توجد لديهم السلعة في الموسم من محاصيلهم، أو محاصيل غيرهم التي يمكن أن يشتروها ويسلموها إذا أخفقوا في التسليم من محاصيلهم، فيقدم

لهم بهذا التمويل نفعا بالغاً ويدفع عنهم مشقة العجز المالي عن تحقيق إنتاجهم. ويمكن استخدام عقد السلم في تمويل النشاط الزراعي والصناعي، خاصة في مراحله الأولية في إنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة، عن طريق شرائها سلماً وإعادة تسويقها بأسعار مجزية (سطحي، 2017، صفحة 403).

يمكن لعقد السلم أن يستعمل في تمويل الحرفيين، وصغار المنتجين الزراعيين والصناعيين وذلك بإمدادهم بمستلزمات الإنتاج في صورة معدات وآلات أو مواد أولية كراس مال مسلم، مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها (الوشيل، 2010).

وللبنك أن يصرف السلعة محل عقد السلم بصور مختلفة بعد تسلمها، فله الخيار في أن يبيعها بنفسه بثمن حالي أو مؤجل، وإما أن يوكل العميل ببيعها نيابة عنه بأجر أو بدون أجر، حيث يمكن للبنك أن يأخذ وعداً بشراء السلعة محل عقد السلم ممن يرغب في شرائها منه، ثم يبرم عقد بيعها بعد تسلمها وله كذلك أن يبرم مع الراغب في شرائها عقد سلم مواز يبيعه بمقتضاه سلعة بنفس مواصفات السلعة التي اشتراها هو سلماً (أبو غدة، 2006، صفحة 20). بحيث لا يجوز ربط عقد سلم بعقد سلم آخر، بل يجب أن يكون كل واحد منهما مستق عن الآخر في جميع حقوقه والتزاماته وعليه فإن أخل أحد الطرفين في عقد السلم الأول بالتزامه لا يحق للطرف الآخر المتضرر بالخلال أن يحيل ذلك الضرر إلى من عقد معه سلماً موازياً، سواء بالفسخ أو تأخير التنفيذ (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، 2018، صفحة 281).

يمكن استخدامه في تمويل تجارة خارجية، وذلك بقيام المصرف الإسلامي بشراء المواد الأولية من المنتجين سلماً، ثم إعادة تسويقها عالمياً بأسعار مجزية إما نقداً أو بجعل هذه الصادرات رأس مال سلم من أجل الحصول في مقابلها على سلع صناعية أو غير ذلك، أو يدفع هذه المواد الأولية كرأس مال تحصل في مقابلته على سلع كاملة التصنيع تقوم ببيعها في الداخل أو الخارج.

يمكن أيضاً اللجوء إليه في تمويل الأصول الثابتة كبديل للتأجير التمويلي، حيث يقوم المصرف بتمويل الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع الحديثة أو لإحلالها في المصانع القديمة القائمة وتقديم تلك الأصول كرأس مال سلم مقابل الحصول على جزء من منتجات تلك المصانع على دفعات وفقاً لأجل تسليم مناسبة (بنت محمد محمود البلوشي، 2013، صفحة 46؛ عمر، 2004، الصفحات 66-68).

كما يوفر للمزارع الحصول على ما يحتاج إليه من تمويل لإنتاجه الزراعي وبطريقة شرعية، سواء كان ذلك بطريقة نقدية تكفي لمصروفات الإنتاج والمصروفات الشخصية، أو بطريقة عينية بمنحهم ما يحتاجونه من مستلزمات إنتاجية إضافة إلى ذلك يستطيع أصحاب المصانع والمزارع أن يحصلوا على ما يحتاجونه من مال بغرض النفقة على المصنوعات والمزروعات، أو التوسع فيها عن طريق التزامهم بدفع منتجات زراعية أو صناعية في أجل معين "بوصف كل منهم مسلماً إليه" ثم يستعملون هذه الأموال في مشاريعهم، ويكونون مطالبين بدفع تلك المنتجات الثابتة من ذمتهم عند حلول أجل السلم. ولا فرق بين أن يدفعوها من إنتاج مصانعهم ومزارعهم أو من غيرها طالما أنها موافقة للمواصفات المشروطة في العقد، زد على ذلك أنه يمكن أن يتم عقد السلم في حالات عقود التوريد "المقاولات" التي تتعاقد معها الوزارات، والمستشفيات، والفنادق، وغيرها، لتوريد سلع معينة كل مدة معينة، فيلجأ الموردون إلى السلم لشراء السلع في الأوقات المحددة (بنت حامد يحيى الحريزي الزهراني، 2018، الصفحات 70-78؛ الحداد، 2015، الصفحات 62-70).

5. مخاطر التمويل بالسلم:

يعتبر السلم أكثر الصيغ التمويلية الإسلامية تعرضا للمخاطر، كونه يرتبط بالظروف الزراعية، وعليه فإن مخاطر السلم تنشأ نتيجة لمخاطر الزراعة والتي تتمثل في (عيسى، 2014، الصفحات 10-07؛ موسي علي وإسماعيل، 2018، صفحة 13؛ بعداش و جوال، 2011، صفحة 08):

✓ المخاطر الائتمانية:

يقصد بمخاطر الائتمان أو المخاطر الائتمانية، المخاطر التي تنشأ بسبب احتمال عدم مقدرة أو عدم رغبة العميل المتمول بالوفاء بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها. بحيث يكون عدم الوفاء بالالتزام ناشئا عن إما لعدم السداد كليا، أو التأخر في السداد، أو عدم تسليم الأصل المتعاقد عليه، ومن جهة أخرى قد يكون عدم الوفاء بالالتزام ناشئ عن تعثر في نشاط العميل الذي موله البنك، بحيث يكون العميل في ظله في وضع إما أنه لا يقدر على السداد، أو أن يتأخر في السداد بسبب مماثلة من العميل وعدم رغبته في الوفاء بما التزم به، وفي كلت الحالت يترتب على البنك خسائر مالية قد تكون إما في العائد أو في رأس المال.

✓ المخاطر السوقية لعقد السلم:

يمكن أن تعترض البنك عند استحقاق تسلم سلعة السلم العديد من المخاطر تنسب إلى المخاطر التسويقية، أهمها ما يلي:

- مخاطر كساد سلعة السلم التي اشتراها البنك.
- مخاطر انخفاض أسعار سلعة السلم، بحيث يترتب على ذلك خسائر على البنك في حالة قيام البنك ببيع سلعة السلم.
- مخاطر عدم التزام البائعين في تسليم سلعة السلم في آجالها، حيث إن عدم التسليم في الآجل يترتب عليه خسائر هي عبارة عن الفرصة الضائعة على البنك في استثمار ثمن البيع في أنشطة أخرى وجميع هذه المخاطر تعرض البنك لخسائر في العائد أو في رأس المال.

✓ المخاطر الأخلاقية للتمويل بالسلم:

يقوم التمويل بالسلم على الثقة التي تقوم بين البنك والبائع في قدرة هذا الأخير على الوفاء بما التزم به وتسليم السلعة المتفق عليها بالكميات والمواصفات ولآجل المتفق عليه. غير أن كثيرا من العملاء قد يسيء إلى ثقة البنك وينصرف ذهنه إلى استغلال هذه الثقة وذلك إما بعدم استخدام التمويل في الأغراض الإنتاجية، الأمر الذي يترتب عليه ضعف قدرته على السداد أو أن لا يلتزم بالسداد في الآجل المحددة، أو أن لا يلتزم بمواصفات السلعة المتفق عليها.

✓ المخاطر التشغيلية: تندرج هذه المخاطر في العناصر التالية:

- انخفاض جودة المسلم فيه بسبب الكوارث الطبيعية؛
- عدم القدرة على بيع السلعة بعد استلامها بواسطة المصرف، مما يؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية كالتخزين والتأمين؛
- تعذر تسليم المسلم فيه من طرف البائع عند الآجال المحددة، وذلك بسبب مماثلة العميل في هذا التسليم.

5. كيفية الحد من مخاطر السلم:

يمكن الحد من مخاطر صيغة السلم ومعالجتها كما يلي:

✓ معالجة المخاطر الائتمانية:

من أهم الوسائل لإدارة مخاطر السلم الائتمانية هي سياسة تنوع وتوزيع المخاطر، فلا ينبغي للبنك أن يركز تمويله بالسلم على عميل واحد أو منطقة واحدة أو منتج واحد وتتطلب عملية تنوع محفظة السلم الائتمانية معرفة دقيقة بالمخاطر

الائتمانية في كل قطاع من قطاعات الإنتاج، فمثلاً: إذا كان البنك يرغب في تمويل السلم في القطاع الزراعي، فينبغي دراسة المخاطر في القطاع الزراعي المطري أو القطاع الزراعي المروي، وعليه أيضاً دراسة المخاطر في كل منتج من المنتجات المزروعة، فهل مخاطر تمويل محصول القطن أعلى أم مخاطر تمويل محصول القمح وذلك يكون مطبقاً للدراسات المناخية والبيئية المتوفرة للبنك.

كذلك من وسائل الحد من المخاطر الائتمانية تجزئة التمويل بالسلم المقدم إلى العملاء إلى أجزاء مستقلة، إذ يمكن أن يكون جزء من الحد الائتمان لتمويل المعدات الزراعية وجزء آخر لتمويل مرحلة الزراعة، وجزء آخر لمرحلة الحصاد، والترحيل، بحيث يكون لكل مرحلة عقد سلم مستقل وبهذه الطريقة يمكن للبنك وقف التمويل في أي مرحلة، عندما تتولد لديه القناعة بفشل المراحل التالية، كما أن هذا الترتيب يخفف العبء على المزارعين والصناع، ويساعد على ترشيد تصرفاتهم (عيسى، 2014).

✓ متابعة قرار الائتمان:

في حال استيفاء العميل والمشروع للشروط والمخاطر التي يقبل بها البنك، وقرر البنك منح العميل التمويل بالسلم، فينبغي في هذه الحالة استكمال الجوانب القانونية والشرعية لمنح العميل التمويل بالسلم، توفير جهاز متابعة دقيق من قبل المصرف، للتأكد من أن رأس مال السلم يتم استخدامه في المجال المخصص له، وليس في مجالات أخرى، مما يؤثر على نجاح المشروع، حيث اتضح من الدراسات الميدانية أن أحد أسباب عجز العملاء الممولين سلماً يرجع في كثير من الأحيان إلى أن العملاء وخاصة المزارعين، كثيراً ما يستخدمون رأس مال السلم في أغراض أخرى مما يؤثر على نجاح المشروع (عيسى، 2014).

✓ تحديد معيار ملكية العميل:

يتمثل في مقدار ما يملكه العميل من أموال والتي تفسر الضمان الأول لسداد التزاماته في حالة توقفه عن الدفع، وبما أن السلم مال يقدم للمحتاج إليه، فإن دلالة معيار الملكية هنا تنسب ليس فقط على حجم الممتلكات وإنما على كفاءة العميل في استخدام ما لديه من ممتلكات، ومدى تأثير الخبرة المهنية في العمل، إذ أنه في حالة عدم تأثير الخبرة الفنية تأثيراً كبيراً على التشغيل فإنه يلزم توافر ممتلكات للعميل كضمان للسداد، أما لو كان التشغيل يقوم بالدرجة الأولى على الخبرة فإن التأكد من وجود هذه الخبرة لدى العميل يغني عن قيمة الممتلكات (عمر، 2004، صفحة 78).

✓ استعمال التأمين التعاوني (التبادلي):

يمكن للمتعاقدين بكثرة بعقود السلم أن يقيموا فيما بينهم مؤسسة أو صندوقاً، يختص بتعويض من يقع عليه ضرر نتيجة هذا العقد، ويقوم هذا الصندوق على أساس تطوعي تعاوني، وتتكون أمواله من اشتراكات تطوعية يدفعها المشتركون به لا لغاية التجارة، وإنما لغايات التعاون على البر والتقوى، وتعويض ومساعدة المتضررين من مشتركيه، ولهذا فإنه جائز شرعاً ولا حرج (بنت حامد يحيى الحريري الزهراني، 2018، الصفحات 81-85).

✓ تحديد الثمن المسلم فيه:

إن عقد السلم يختلف عن البيع في كون الثمن يقبض معجلاً والسلعة مؤجلاً، ومن هنا تظهر مشكلة تحديد الثمن بسعر السوق يوم الاتفاق أو يترك تحديد الثمن إلى اليوم الذي يتم فيه التسليم فيحدد بسعر السوق في ذلك اليوم، وهل يحدد بسعر سوق الدولة المصدرة؟ أم بسعر الدولة المستوردة؟ ويمكن الإسهام في حل هذه المشكلة من خلال عقد اتفاقية بين البائع والمشتري مفصلة في العقد بحيث لا يغبن المسلم إليه البائع " وتنص هذه الاتفاقية على تحديد جدول زمني متفق عليه من قبل العاقدین (البائع و المشتري) يوضح فيه تحديد الكميات المسلم فيها ومواعيد التسليم. كما يحدد الثمن بسعر السوق في

الدولة المصنعة للمنتج وقت العقد، أو بسعر السوق في الدولة التي سيباع فيها المنتج مع خصم نسبة معينة من الثمن نظير تعجيل الثمن تحدد هذه النسبة ثم هذا العقد (بنت حامد يحيى الحريري الزهراني، 2018، الصفحات 81-85).

✓ معالجة الوقوع في خسارة بسبب انخفاض بقيمة العلة:

ويكون ذلك بمعالجة دراسة وضع السلعة -المسلم فيه- من حيث حاجة السوق إليها، وما تحتاج إليه من مصاريف تخزين ونقل وتوزيع بالإضافة إلى المصاريف الإدارية اللازمة لذلك الأمر الذي يحتم معرفة مدى جدوى التعامل فيها، فإذا كان المتوقع نجاح التعامل فيها أبرم العقد، أما إذا كان المتوقع العكس فلا داعي لإبرام العقد (بنت حامد يحيى الحريري الزهراني، 2018، الصفحات 81-85).

✓ تبيان الضمانات المتفق عليها (موقع الرقابة، 1995):

وهي الوسائل التي توثق حق المشتري وتؤكد، فتقيده في إثبات حقه عند مقاضاة المسلم إليه على فرض إنكاره أو مماطلته أو إدعائه ما هو أقل من المسلم فيه قدرا أو صفة، كما أنها وسائل توثق حق المسلم إليه (البائع) عند إدعاء المسلم ما هو أزيد من المسلم فيه قدرا أو صفة. ومنها وسيلة الكتابة وقد دل على مشروعيتها كتابة دين السلم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَهُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَلَا تَكُفُّوا عَنْهُ﴾ (سورة البقرة: 282)، أما الوسيلة والإشهاد: فقد دل على مشروعيتها ضمن بيع السلم كونه يعتبر نوع من البيوع قوله تعالى (﴿وَتُحْلِلُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ﴾ (سورة البقرة: 282).

✓ قيام المصرف بالتعاقد مع المنتجين:

خاصة المزارعين لشراء منتجاتهم مقدما، بحيث يتم تسليمها في تاريخ اجل محدد. مع إنشاء إدارة متخصصة ومستقلة لبيع السلم في الهيكل التنظيمي للبنك، تتولى هذه الإدارة إبرام عقود السلم والبحث عن فرص الاستثمار المناسبة والترويج لها، والقيام بتسويق بضاعة السلم، إضافة إلى قيام المصرف بإنشاء شركة لاستثمارات السلم، تتولى عمليات البيع والشراء عن طريق صيغة بيع السلم (الطوقي، 2014، الصفحات 134-135).

6. خاتمة:

نتيجة للانفتاح الاقتصادي المتسارع، الذي نجم عنه تزايد حجم المخاطر خاصة في القطاعات البنكية، الأمر الذي استدعى إيجاد منهج إسلامي لإدارة المخاطر وهذا من خلال الابتكارات المالية خاصة بعد النقص الكبير في أدوات إدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية.

هذه الأخيرة تتمثل في العملية التي يتم من خلالها تطوير منتجات مالية قائمة أو ابتكارات أخرى تلبي الاحتياجات التمويلية والاستثمارية لعل أبرزها ما يسمى بعقد السلم، الذي شرع على وفق القياس والقواعد العامة للشرع، وهو أحد أنواع عقود البيع، فهو بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع مع شروط خاصة، وهو عقد جائز باتفاق الفقهاء.

ويعتبر عقد السلم من العقود في التمويل والاستثمار الإسلامي يساهم في التنمية الاقتصادية ويشارك في النشاط الاقتصادي، ويدعم المشاريع، ويلبي خطط التنمية المستمرة، ويحقق تطلعات الأفراد والأمة في التمويل الدائم والاكتفاء الذاتي والتعاون بين مختلف الفئات، ويؤمن فرص العمل الكافية.

كما يعتبر السلم أكثر الصيغ التمويلية الإسلامية تعرضا للمخاطر كونه يرتبط بالظروف الزراعية لعل أبرزها المخاطر التشغيلية، المخاطر الأخلاقية للتمويل بالسلم، المخاطر السوقية لعقد السلم المخاطر الائتمانية، بالمقابل فقد تعددت سبل وأشكال وسائل مواجهة هذه المخاطر، لعل أبرزها استعمال عقد التأمين التعاوني والذي يختص بتعويض من يقع عليه الضرر

من المشتركين ضمن هذا العقد إضافة إلى سياسة تنويع وتوزيع المخاطر الشيء الذي يتطلب معرفة دقيقة بالمخاطر الائتمانية في كل قطاع من قطاعات الإنتاج.

كما يمكن للبنك الإسلامي بغرض تجنب هذه المخاطر قيامه بالتعاقد مع المنتجين خاصة المزارعين لشراء منتجاتهم مقدما بحيث يتم تسليمها في تاريخ أجل محدد، مع إنشاء إدارة متخصصة ومستقلة لبيع السلم في الهيكل التنظيمي للبنك تتولى إبرام عقود السلم والبحث عن فرص الاستثمار المناسبة والترويج لها.

أما فيما يتعلق بالخسارة المتعلقة بانخفاض بقيمة العملة فيكون ذلك بمعالجة دراسة وضع السلعة -المسلم فيه- من حيث حاجة السوق إليها، وما تحتاج إليه من مصاريف تخزين ونقل وتوزيع بالإضافة إلى المصاريف الإدارية اللازمة لذلك.

7. قائمة المراجع:

1. أحمد بن عبد العزيز الحداد، (2015)، السلم و تطبيقاته المعاصرة، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي الطبعة الأولى، دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.
2. أحمد رشاد مرداسي، وصبرينة بوطبة، (2017)، الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتوفير التمويل المصرفي الإسلامي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، 40-54.
3. البنك المركزي العراقي، (2018)، ضوابط أدوات التمويل الإسلامي، دائرة مراقبة الصيرفة، قسم المصارف الإسلامية، شعبة التعليمات والضوابط، تم الاسترداد من <https://cbi.iq/news/view/782>
4. بنك الشمال الإسلامي، (2012)، صيغة عقد السلم والسلم الموازي، سلسلة إصدارات بنك الشمال الإسلامي.
5. جمال معتوق، (2016)، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية دراسة مقارنة بين سوقين ماليين، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
6. جمعة بنت حامد يحيى الحريري الزهراني، (2018)، عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة (دراسة فقهية)، تم الاسترداد من http://mksqjournals.ekb.eg/article_7822_781c7193b6473f3954afab70c93185f7.pdf
7. ربيع بوصبيح العائش، (2012)، دور الهندسة المالية في خفض مخاطر المحافظ المالية تحليل دور استراتيجيات الخيارات في بناء محفظة التحوط في السوق المالي القطري للفترة 2007-2011، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
8. سعاد سطحي، (2017)، عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة دراسة في الاقتصاد الإسلامي من خلال الفقه المالكي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية (21).
9. سعد بن عبد الله السير، (2018)، السلم والسلم الموازي، تم الاسترداد من <http://iefpedia.com/arab/?p=29600>
10. سميرة بنت محمد محمود البلوشي، (2013)، شركات وساطة السلم والتطبيق المعاصر، ملتقى الخرطوم للصناعة المالية "السلم وتطبيقاته المعاصرة".
11. سهام بوداب، (2017)، صناعة الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 8.
12. صالح بن أحمد الوشيل، (2010)، السلم دراسة فقهية مع التطبيقات المعاصرة، مجلة الجمعية الفقهية السعودية (27).
13. طاهر بعداش، ومحمد السعيد جوال، (2011)، السيطرة الرقابية على مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية ومبرراتها الاقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول "الاقتصاد الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل"، غرداية.
14. عبد الستار أبو غدة، (2006)، المصرفية الإسلامية خصائصها وآلياتها، وتطويرها، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق.
15. عبد القادر احمد التجاني، (2006)، السلم والتمويل المصرفي النقدي، المنتدى المصرفي التاسع والخمسون، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية أمانة البحوث والتوثيق.
16. عبد الكريم قندوز، (2010)، الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي، مؤتمر الدولي الرابع "الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، الكويت: كلية العلوم الإدارية والاجتماعية جامعة الكويت.
17. عبد الكريم قندوز، (2008)، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 20(9).
18. عبد الله علي عبد الله الطوقي، (2014)، أساليب تمويل الاستثمارات في المصارف الإسلامية اليمنية (المخاطر والحلول المقترحة)، مجلة جامعة الناصر (4).
19. عديلة خنوسة، ومحمد زيدان، (2017)، منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (17).

20. محمد الحاج عبد الله موسي علي، و هيثم إدريس إسماعيل . (2018). نموذج مقترح لقياس مخاطر السلم في البنوك الإسلامية السودانية. مجلة الاقتصاد و المالية، 4(2).
21. محمد الفاتح محمود بشير المغربي . (2015). صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية (وفق الضوابط والشروط الشرعية والمصرفية تجربة البنوك السودانية). منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي. دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.
22. محمد عبد الحليم عمر. (2004). الإطار الشرعي و الاقتصادي و المحاسبي لبائع السلم في ضوء التطبيق المعاصر – دراسة تحليلية مقارنة –. البنك الإسلامي للتنمية.
23. محمد هشام جبر. (2014). عمليات السلم والمعالجة المحاسبية لها. ملتقى الخرطوم للصناعة المالية.
24. مختار بونقاب. (2016). دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي - دراسة حالة بنك البركة الجزائري -. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 5.
25. موسى آدم عيسى. (2014). مخاطر عقد السلم وكيفية معالجتها. ملتقى الخرطوم للصناعة المالية " عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة ". الخرطوم: مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية.
26. موقع الرقابة. (1995). السلم وتطبيقاته المعاصرة. تم الاسترداد من مجموعة الرقابة للاستشارات الشرعية المالية: <http://www.raqaba.net>
27. هاجر سعدي، و لامية لعلام. (2014). دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية العقود المالية المركبة -نموذجا - المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية. سطيف: جامعة فرحات عباس.
28. هيفاء شفيق سليمان الدويكات. (بلا تاريخ). عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الإسلامية. مذكرة ماجستير منشورة. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة اليرموك، الأردن.
29. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2016). المعايير الشرعية. المنامة.
30. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2018). المعايير الشرعية. المنامة : مكتبة الملك فهد الوطنية .